عنوان البرنامج: الفكر السياسي الإسلامي
الوحدة الأولى: الفكر السياسي الإسلامي: المحددات المفاهيمية والنظرية(1)
الدرس الأول: المحددات الكبرى للفكر السياسي الإسلامي 1
اسم المحاضر: الدكتور عبد السلام طويل

المحددات الكبرى للفكر السياسي الإسلامي 1

بسم الله الرحمان الرحيم

أحمد الله تعالى حمدا كثيرا على أن يسّر لي سُبل الإسهام في هذه المنصة العلمية الإلكترونية المباركة التي أطلقتها الرابطة المحمدية للعلماء.

يتمحور موضوع هذه البرنامج العلمي حول: «الفكر السياسي والنظرية السياسية الإسلامية في تجلياتها الحديثة والكلاسيكية».

وعليه، فسوف أقف معكم على المحددات والمعالم الكبرى للفكر السياسي والنظرية السياسية الإسلامية في تجلياتها القيمية والمعيارية المستمدة من الكتاب والسنة؛ وفي تجلياتها الحضارية والتاريخية انطلاقا من تجربة دولة المدينة مع الهدي النبوي، ومرحلة الخلافة الراشدة، وما أعقبها من مراحل تاريخية متتالية. ثم في تجلياتها النظرية والعلمية من خلال ما بدله علماء الأمة في بلورة منظورات علمية تهدف إلى تأطير الفعالية السياسية للمسلمين عبر مختلف مراحلهم وتجاربهم التاريخية؛

ويتعلق الأمر، أساسا، بالمنظور الفقهي الذي يتمثل في أدبيات السياسة الشرعية، والمنظور التدبيري؛ الإداري والدستوري المتمثل في أدبيات الأحكام السلطانية، والمنظور الفلسفي المتمثل في أدبيات الفلسفة الإسلامية، ثم أخيرا المنظور الكلامي المتمثل في اجتهادات علماء الكلام فيما يتصل بنظرية الإمامة على وجه التحديد.

أما عن أهم المحاور التي سوف يتم التطرق إليها فسوف تتم البداية من التأطير النظري والمفاهيمي لهذا المبحث كمدخل منهجي للتأصيل والتأسيس لكل مبحث علمي.

ثم المسألة الدستورية ومنظومة القيم السياسية الحاكمة بوجه خاص: قيمة الشورى، قيمة العدل، قيمة المساواة، قيمة الحرية، قيمة التعاقد، قيمة الاستخلاف، قيمة التعمير.. وغيرها من القيم المؤسسة للفعل السياسي والفعالية السياسية للأمة والجماعة.

ثم طبيعة الحكم في الإسلام؛ أهي طبيعة مدنية، توفيقية، تعاقدية، مصلحية، ترجيحية، أم أنها طبيعة دينية، لاهوتية، توقيفية، لا مجال للاجتهاد معها؟

بعد ذلك، سوف يتم الانتقال للحديث عن السلطات العامة في الإسلام، وبوجه خاص سوف يتم الحديث عن الإمامة العظمى، أو السلطة الرئاسية بالمفهوم الحديث، ثم السلطات الثلاث: السلطة التشريعية، والسلطة القضائية، والسلطة التنفيذية؛ وذلك انطلاقا من منظور تحليلي مقارن.

وأخيرا سوف نقف على الفكر السياسي وإشكالية المواءمة مع منظومة القيم السياسية الحديثة؛ ذلك كما تعلمون، فإن الفكر السياسي والنظرية السياسية الإسلامية المعاصر تمثل استجابة تاريخية وحضارية وعلمية لما بات يسمى بـ «صدمة الحداثة»، ذلك أن حملة «نابليون بونابرت» على مصر وعلى الشام، ثم الظاهرة الاستعمارية لمعظم بلدان العالم الإسلامي؛ أتت بنموذج حديث للإجتماع السياسي يتمثل في نموذج الدولة الوطنية القائمة على العقلانية الدستورية وعلى الفصل بين السلط، وعلى التداول السلمي للسلطة، وعلى استقلال القضاء، وعلى ضمان وكفالة الحقوق والحريات..

إذا، فهذه المنظومة أتت في ركاب الاستعمار، وبالتالي فإن وفودها إلى المجال الحضاري الإسلامي كان وفودا محفوفا بالكثير من الإقحام، وهو الإقحام الذي منع المسلمين من أن يتمثلوا كما تمثلوا على امتداد تجربتهم الحضارية هذا الكسب الإنساني بطريقة طبيعية، وإنما تمثلوه وهم تحت صدمة هذا الوفود الذي عبر عنه ابن خلدون تعبيرا بليغا حينما اعتبر أن المغلوب مولع دوما بتقليد واتباع الغالب.

بعد هذا العرض المجمل لأهم المحاور والقضايا التي سوف نتناولها على امتداد هذه الحلقات، أحب أن أستشكل معكم الموضوع على الشكل التالي:

. هل هناك نظرية للدولة في القرآن الكريم؟

. هل هناك نظرية للسياسة في القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة؟

لاشك أن الاستقراء التام لنصوص القرآن الكريم والسنة النبوية لا يسعفنا في الجزم بأن هناك نظرية للدولة، ولا نظرية سياسية كاملة ناجزة في النصوص التأسيسية كتابا وسنة، غير أن هذا الأمر لا يمنع المسلمين ولم يمنعهم تاريخيا من استلهام منظومة القيم السياسية والحضارية في النصوص التأسيسية لبلورة

النظم والهياكل والمؤسسات وأنماط الاجتماع السياسي التي تناسبهم وتستجيب لحاجياتهم المتجددة بتجدد الأحوال؛ وهو ما يفضي بنا للوقوف على أولوية الأمة والجماعة على الدولة. لأن الخطاب القرآني كما سوف نرى بتفصيل في الحلقات المقبلة، يوجه في عمومه الخطاب إلى الأمة والجماعة ولا يكاد يوجه خطابه إلى السلطة، فهو خطاب هداية ورشاد قبل كل شيء.

غير أن هذه الأولوية؛ أولوية الأمة والجماعة على الدولة، وهي أولوية معيارية بكل تأكيد؛ لا تلغي أهمية ووظيفية الدولة والسلطة في ضمان وحدة الجماعة، و تدبير شؤونها العامة، وتنزيل أحكام الشريعة؛ لأن غياب الدولة وغياب الوازع، غياب السلطة، يعني غياب التحقق الفعلي لنصاب كبير من أحكام الشريعة.

وعليه؛ فإن مسألة السلطة، والدولة، والسياسة، والإمامة في الإسلام تعد بهذا المعنى من الكليات الوظيفية، انطلاقا من القاعدة الأصولية التي تقول: «ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب». وهو وجوب شرعي بمقتضى إجماع الأمة، وهو وجوب وظيفي وليس وجوبا عقديا.

إذا، فتدبير الشأن العام للجماعة، باعتباره يمثل جوهر العملية السياسية والفعالية السياسية، يعد أمراً اجتهاديا، عقليا، مصلحيا، ترجيحيا. غير أن هذه المصلحة وهذا الاجتهاد ليس مجردا ولا منفكا عن الإطار المرجعي القيمي والمعياري كما يتحدد في النصوص التأسيسية. وهو ما يفضي بنا للوقوف على مفهوم السياسة. سوف لن نستطرد كثيرا في تحديد مفهوم السياسة وإنما سوف نقف على مفهومين أساسيين: المفهوم الضيق للسياسة والفعالية السياسية، والمفهوم الواسع للسياسة.

المفهوم الضيق للسياسة يكاد يحصرها بالدولة؛ باعتبار أن الدولة هي مدرسة السياسة بالتعريف، وبالتالي فإن السياسة ترتبط وجودا وعدما بوجود الدولة. لاشك أن هذا التعريف الضيق يتجاهل ويتجاوز الخبرة الإنسانية في تنظيم الشأن العام لمختلف المجتمعات البشرية قبل بروز الدولة الوطنية الحديثة.

أما المفهوم الواسع فيشير إلى أن السياسة تعبر عن فعالية إنسانية واجتماعية تخترق الوجود الاجتماعي عموديا من خلال الدولة ومختلف مؤسساتها؛ ثم أفقيا من خلال المجتمع المدني أو المجتمع الأهلي بمختلف أنواعه وأنماطه.

لاشك أن هذا المفهوم الواسع للسياسة يلتقي شديد الالتقاء بمفهوم السياسة كما تواترت في الأدبيات الشرعية، وكما تجسدت في التجربة التاريخية الإسلامية، وهو أن السياسة هي كل فعل يكون معه ناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد وإلم يتنزل به نص لا من الكتاب ولا من السنة.

وهو ما يؤكد أن السياسة شديدة الصلة بالمصالح مثلما أن المقاصد شديدة الصلة بالمصالح، وهو ما يجعل تناول الشأن السياسي وما يتصل به من قضايا وإشكالات شديدة الصلة بالمنظور المقاصدي.

إلى هذا الحد، أستودعكم الله، وإلى حلقة مقبلة.